

تسعين النفط في التجارة الدولية

د. إبراهيم عويس*

ان تحديد سعر النفط في التجارة الدولية كان ومايزال احد القضايا السياسية والاجتماعية الهامة ذات السبغة الدولية ، وذلك منذ اندلاع حرب اكتوبر ١٩٧٣ في الشرق الاوسط . ففي فترة وجيزة نسبيا طرأت زيادة على الاسعار الثابتة من ٢٥٦ دولار في ١/١/١٩٧٣ الى ١٢٥ دولار في ١٦ اكتوبر من نفس السنة ، ثم الى ١١٦٥ دولار في ١/١/١٩٧٤ ، وذلك عن سعر البرميل من النفط الخام الخفيف (٣٤) تسليم رصيف ميناء رأس تنورة السعودي .

ولقد تفاوتت درجة الاهتمام بشأن هذه الزيادة في سعر النفط بين الدول الصناعية ، والدول المصدرة ، والبلاد المتخلفة اذ اسرعت الولايات المتحدة وبعثت دعوة الى مجموعة من الدول الصناعية لعقد مؤتمر في واشنطن في محاولة لتبني سياسة موحدة لهذه الدول لمجابهة ارتفاع سعر النفط ولتخفيض الواردات منه . لكن ضد المؤتمر لم يحقق السياسة التي كانت تأملها الولايات المتحدة . وفي نفس الوقت عادت مجموعة الدول المصدرة للنفط في اجتماعاتها الدورية « لمنظمة الدول المصدرة للنفط » عادت فأكدت اتفاقها على سياسة تحديد الاسعار بالرغم من القوى الداخلية المعارضة . وفي ١٣ ديسمبر تبني اعضاء الاوبك سعرا موحدا هو ١٠.١٢ دولار لبرميل النفط الخام على ان يبدأ سريان هذا السعر من ١/١/١٩٧٥ .

* استاذ الاقتصاد ، ومدير معهد التنمية العربي في جامعة جورج تاون ، واستاذ محاضر في اقتصاديات الشرق الاوسط بجامعة جون هوبكنز ، كما يعمل مستشارا اقتصاديا لدى البنك العربي الدولي . وكان قد شغل منصب مدير التقييم الاقتصادي للمشاريع الصناعية في مصر وسوريا .

حصل على الدكتوراه من جامعة مينيسوتا . يلقي كمتخصص في اقتصاديات الشرق الاوسط محاضرات في المؤتمرات الوطنية والدولية في مواضيع « دور النفط في التجارة الدولية » ، و « اموال النفط والنظام النقدي في التجارة الدولية » . ابتكر عام ١٩٧٣ الاصطلاح الدولي : الدولار النفطي PETRODOLLARS

كتب عدة ابحاث في المجلات النفاية في الولايات المتحدة وانجلترا والعالم العربي . وله تحت الطبع كتاب « الطاقة والنفط في الشرق الاوسط ».

ويجدر بنا الإشارة الى ان دولا غير منضمة للاوبيك مثل كندا ، قامت
الآخري برفع أسعار نفطها . كذلك اعلنت المكسيك انها ستقوم بتسويق
المكتشف حديثا حسب السعر العالمي الذي تقرره مجموعة الاوبيك .

وعلى الصعيد الدولي ، بادرت الجزائر بالاعداد لحوار عالمي لا يناقش
مشكلة النفط وتحديد اسعاره ، بل يناقش ايضا مشكلة المواد الخام
سنة .

ولقد اقرت الجمعية العمومية للامم المتحدة في اجتماعها الخاص
دس القرار رقم ٣٢٠١ (اس ٠ - ٦) في ٩ مايو ١٩٧٤ مطالبة بتعاون
ونظام اقتصادي دولي.

وبالاضافة الى الامم المتحدة ، نجد ان هناك منظمات دولية اخرى
ت وشغلت تفكيرها بمشكلة تحديد اسعار النفط ، وذلك اما بطريقة
رة او غير مباشرة . فقد خصص مجلس « صندوق النقد الدولي » عدة
اعات لمناقشة ارتفاع سعر النفط على النظام النقدي الدولي عموما،
ره المباشر على ميزان المدفوعات والسيولة الدولية على وجه الخصوص.
، اوجز البنك الدولي للانشاء والتعمير ما تعرضت له الدول المتخلفة من
ار نتيجة لارتفاع سعر النفط . وقد نوقش موضوع تحديد اسعار النفط
قة مباشرة في « مؤتمر التغذية الدولي » الذي عقد في روما . كذلك
لت البعثات الدبلوماسية وغيرها من الهيئات التي تمثل اعلى
تويات لكي تتفاوض في امر تحديد اسعار النفط .

وفي نفس الوقت ، شنت حملة منسقة تنسيقا كاملا في الولايات
دة ضد دول الشرق الاوسط المصدرة للنفط ، وقد هدفت هذه الحملة
تحميل دول الشرق الاوسط مسئولية ما يعانيه اقتصاد العالم الغربي من
اكل في الوقت الحاضر باعتبار انها نتيجة للزيادة في اسعار النفط . وليس
ك من داع لبين ان مثل هذه الحملة التي قامت بها جماعات معروفة
زها ضد العرب ، انها هي في الحقيقة حملة ضد مصالح الولايات
عدة ، ان الحقائق الاقتصادية لا يمكنها ان تؤيد الادعاء القائل بان ارتفاع
ر نفط الشرق الاوسط هو السبب الرئيسي لما يعانيه العالم الغربي من
اكل اقتصادية .

ولكي نتفهم اثر تحديد اسعار النفط في التجارة الدولية وعلى اقتصاديات
ل المنتجة للنفط ، يجب ان نقوم بعرض تاريخي ، بالاضافة الى تقديم
احات عن الحقائق الاقتصادية الوثيقة الصلة بالموضوع .

عرض تاريخي لتحديد اسعار النفط

يعود تاريخ تحديد اسعار النفط الى اوائل العشرينات حيث بنى هذا التحديد على نظام «نقطة الانطلاق» . فقد كانت الولايات المتحدة والمكسيك هما الدولتان المصدرتان الرئيسيتان للنفط في الوقت . ولذلك كان من الطبيعي ان يتأثر سعر النفط في التجارة الدولية بسعر النفط الصادر من خليج المكسيك . وكان نظام «نقطة الانطلاق» . بفض النظر عن بلد المنشأ ، يحسب على اساس سعر نفط خليج المكسيك بالاضافة الى تكاليف النقل من خليج المكسيك الى مكان التسليم . وبعبارة أخرى ، يمكننا ان نقول انه اذا تم شحن النفط من عبادان الى كلكتا ، فيجب على المشتري ان يدفع ثمن النفط على اساس انه من خليج المكسيك الى كلكتا . وحتى بعد ظهور فنزويلا كأحدى الدول الرئيسية المصدرة للنفط في اواخر العشرينات ، لم يهتـز نظام «نقطة الانطلاق» .

وخلال الحرب العالمية الثانية . وبظهور دول الشرق الاوسط كموردي نفط دوى اهمية للعرب . بدأت انجلترا تهتم كثيرا بمعدل سعر الشحن الوهمي المفروض . وفي عام ١٩٤٥ تم وضع نظام «نقطة انطلاق» جديد ظل بموجبه مشرو نفط «الخليج» يدفعون السعر الثابت للنفط من خليج المكسيك بالاضافة الى معدل شحن من اقرب مكان للتزود ولذلك كان نفط الشرق الاوسط منافسا فعليا من الناحية الجغرافية للنفط الولايات المتحدة والمكسيك وفنزويلا .

ادى ازدياد الطلب على الوقود في أوروبا وزيادة اهتمام الولايات المتحدة وخشيتها من نفاذ مواردها من النفط ، ادى ذلك الى زيادة انتاج الشرق الاوسط من النفط . وقد انتهى بعض الكتاب الى نتيجة هي انه اذا ما اريد توجيه سوق النفط الى الشرق الاوسط ، واذا ما اريد المحافظة على موارد النفط الامريكية على وجه الخصوص ، فمن الضروري ان يهبط السعر النسبي لخام نفط الشرق الاوسط حتى يمكنه منافسة نفط نصف الكرة

الغربي في اسواق غرب أوروبا . ولذلك ، عندما ارتفعت اسعار خام نفط خليج المكسيك في عام ١٩٤٥ — ١٩٤٧ بزيادة قدرها ١٣٢ دولار في البرميل بحيث صار السعر ٢٦٨ دولار لخام النفط (٣٤) ، ارتفعت اسعاره في «الخليج» بزيادة ١١٧ دولار فبلغ سعر البرميل ٢١٨ دولار .

ثامسا :-

لقد كان نفط الشرق الاوسط يباع بسعر رخيص في الاسواق الدولية ، وفي دول رقم ١ والشكل رقم ١ تظهر لنا سلسلة السعر المعلن لنفط السعودية ٣٤ نة تسليم رصيف ميناء رأس تنورة منذ ١٩٤٧ . فحسب الشروط النقدية التي مدل فيها الارقام بسبب معدلات التضخم ، نجد ان السعر المعلن قد هبط من ٢٠ دولار في عام ١٩٤٧ الى ١٨٠ دولار في عام ١٩٧٠ . وهو هبوط نقدي بة ١٧٪ في تلك الفترة ولأجل تعديل السعر المعلن للنفط ، استعملت معار القياسية للجملة لسلع الولايات المتحدة ، ومعدل الاسعار القياسية مالي الانتاج القومي لسبع عشرة دولة اوروبية باعتبارهما مقياسين معتمدين نولين . وعند انكماش هذه الاسعار المعلنة نتيجة للاسعار القياسية للجملة في لايات المتحدة ، وجدنا ان سعر النفط قد انخفض من ٢١٨ دولار في عام ١٩٤٧ ، ١٢٥ دولار في عام ١٩٧٠ . وهو هبوط بنسبة ٤٣٪ . ولقد كان الهبوط حادا بلغ ٦٨٪ عندما انكمشت الاسعار المعلنة بمعدل الاسعار القياسية لاجمالي تاج القومي لسبع عشرة دولة اوروبية .

وهكذا ، فان نفط السعودية على سبيل المثال كغيره من نفط دول الشرق سط كان يباع بسعر منخفض في الاسواق الحقيقية لتبادل السلع . وكان يعني ان شروط بيع دول الشرق الاوسط المصدرة للنفط كانت اخذة في هور بمرور الوقت .

فاذا ما عرفنا ان السعر المعلن للنفط يكون عادة اعلى من اسعار السوق للخصم الذي كان يحدث للاسعار ، وهو امر كان يعتبر اساسيا في بعض يان ، حينئذ نستطيع بسهولة ان نستنتج ان استغلال النفط كان مناسبا فقط نة المصالح الاقتصادية للدول المستوردة للنفط على حساب الدول المصدرة له .

وقد حدث في عام ١٩٥٩ هبوط اخر في سعر النفط مما زاد من معاناة الدول جة للنفط . وقد تمخض ذلك عن نشوء منظمة البلدان المصدرة للنفط فسي نمبر ١٩٦٠ . أما هدف هذه المنظمة فهو تشكيل جبهة موحدة كرسيلة لمساومة عية مع مجموعة المشترين القوية التي كانت قد فرضت سياسة نفطية فسي يد الاسعار ، وفي الانتاج ايضا . وهي سياسة تتمشى مع شروطها . *

الجدول رقم ١

المعدل السنوي للأسعار المعلنة لبرميل النفط الخام ، وهي الاسعار المنكشة
نتيجة للأسعار القياسية للجملة في الولايات المتحدة وبواسطة معدل الارتقام
القياسية للأسعار في البلاد الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي الاوربي .

المثال : نفط السعودية (٣٤ درجة) تسليم رصيف ميناء رأس تنورة

السنة	السعر المعلن (١)	السعر القياسي للولايات المتحدة (٢)	السعر المعلن المنكش نتيجة السعر القياسي للولايات المتحدة	الاسعار القياسية لنظمة التعاون الاوربي (٣)	السعر المنكش نتيجة للسعر القياسية لنظمة التعاون الاقتصادي الاوربي
١٩٤٧	٢٠١٨	١٠٠	٢٠١٨	١٠٠	٢٠١٨
١٩٤٨	٢٠٠٦	١٠٨٢	١٩٠	١١٤٧	١٨٠
١٩٤٩	١٨١	١٠٢٩	١٧٦	١١٩٠	١٥٢
١٩٥٠	١٧١	١٠٦٩	١٦٠	١٢٢١	١٤٠
١٩٥١	١٧١	١١٩٠	١٤٤	١٣٥٣	١٢٦
١٩٥٢	١٧١	١١٥٨	١٤٨	١٤٧	١١٦
١٩٥٣	١٨١	١١٤٢	١٥٨	١٤٧	١٢٣
١٩٥٤	١٩٣	١١٤٥	١٦٩	١٥٠	١٢٩
١٩٥٥	١٩٣	١١٤٨	١٦٨	١٥٢٩	١٢٦
١٩٥٦	١٩٣	١١٨٦	١٦٣	١٥٨	١٢٢
١٩٥٧	١٩٩	١٢٢	١٦٣	١٦١٩	١٢٣
١٩٥٨	٢٠٠٦	١٢٣٧	١٦٦	١٦٩	١٢٢
١٩٥٩	١٩٠	١٢٣٩	١٥٣	١٧١٦	١١١
١٩٦٠	١٨٠	١٢٤١	١٤٥	١٧٥١	١٠٣
١٩٦١	١٨٠	١٢٣٥	١٤٦	١٨٠	١٠٠
١٩٦٢	١٨٠	١٢٣٩	١٤٥	١٨٧٩	٩٦
١٩٦٣	١٨٠	١٢٣٥	١٤٦	١٩٦٣	٩٢
١٩٦٤	١٨٠	١٢٣٨	١٤٥	٢٠٤٢	٨٨
١٩٦٥	١٨٠	١٢٦٣	١٤٣	٢١٣	٨٥
١٩٦٦	١٨٠	١٣٠٥	١٣٨	٢٢١	٨١
١٩٦٧	١٨٠	١٣٠٧	١٣٨	٢٢٧٧	٧٩
١٩٦٨	١٨٠	١٣٤	١٣٤	٢٣٤٨	٧٧
١٩٦٩	١٨٠	١٣٩٢	١٢٩	٢٤٦٤	٧٣
١٩٧٠	١٨٠	١٤٤٣	١٢٥	٢٦٠١	٦٩
١٩٧١	٢٢٣	١٤٨٨	١٥٠	٢٧٦٤	٨١
١٩٧٢	٢٣٨	١٥٥٧	١٥٣	٢٩٢١	٨١
١٩٧٣	٣٧٦	١٧٧١	٢١٢	٣١٨	١١٨

→ المصادر :

- عيساوي وايجاني . اقتصاديات نفط الشرق الاوسط (١٩٤٧ — ١٩٥٩) .
- الاسعار القياسية للجملة في الولايات المتحدة (جميع السلع)
- معدل الاسعار القياسية لاجمالي الانتاج القومي في : النمسا ، بلجيكا ، الدنمارك ، فرنسا ، المانيا ، اليونان ، ايسلاند ، ايطاليا ، لوكسمبورج ، هولندا ، النرويج ، البرتغال ، السويد ، سويسرا ، تركيا ، انجلترا .
- حسوب من : منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي (OEEC)
- احصائيات الانتاج والاتفاق القومي .
- جدول رقم ١٩ ص ٢٨ ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD
- قارنة بين اسعار النفط القياسية في السعودية والاسعار القياسية للجملة (جميع السلع) في الولايات المتحدة . والاسعار القياسية لاجمالي الانتاج القومي لسبعة عشر دولة اوروبية

العرض والطلب

لكي نحدد التطورات الحديثة في سعر النفط في التجارة الدولية نجد من ضروري تحليل القوى الاساسية للعرض والطلب .

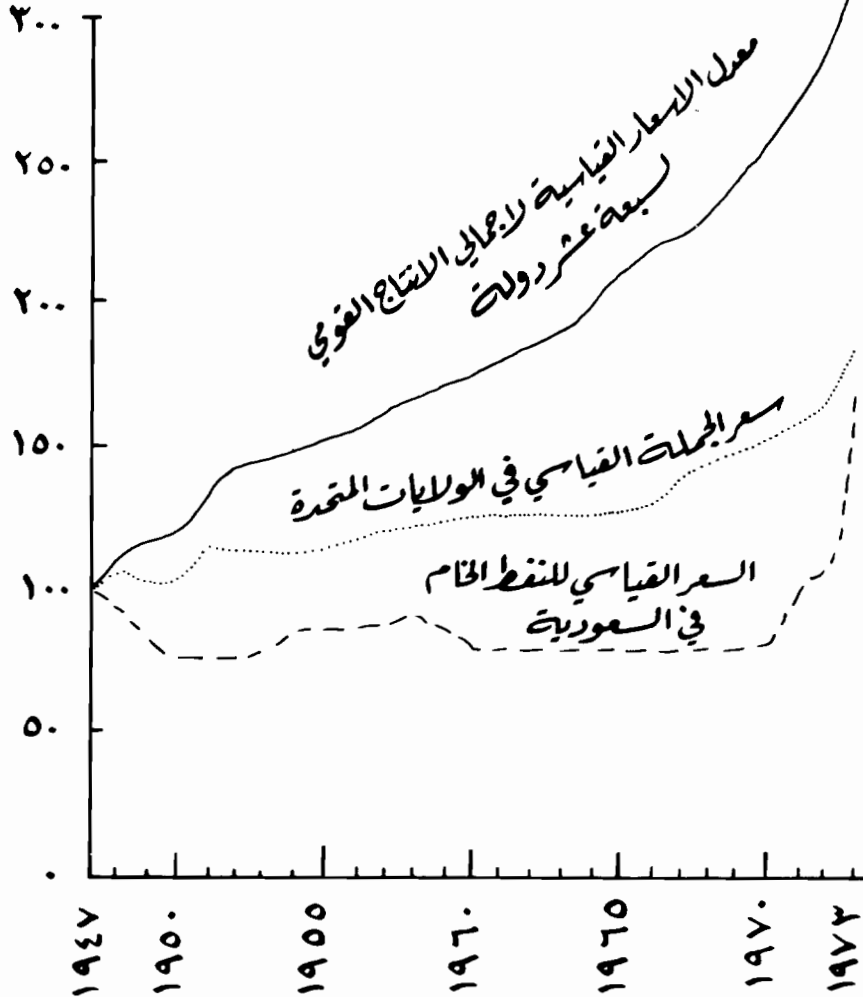
ان الطلب على النفط ما هو الا طلب مشتق* ينشأ نتيجة لاستعمالاته عديدة المختلفة . اذ يمكن للنفط ان يلبي احتياجات الانسان الثلاثة الرئيسية : وهي الطعام والسكن والملبس . ومن الواضح ان النفط يستعمل كوقود وانه لادة الرئيسية المستخدمة في كل الصناعات البتروكيمياوية التي تستطيع ان تزودنا المأوى والملابس . أما الشيء الذي لم يتضح بعد في الازدهان فهو استخدام النفط في الطعام . فما نسميه بـ « البروتينات النفطية » او البروتينات وحيدة الخلية ما هو الا شكل من اشكال البروتين المركز ينتج بتربية بعض الكائنات رقيقة المعينة في وسط نفطي ، او وسط من الغاز الطبيعي بالاضافة الى مض العناصر الاساسية الاخرى . وتحت الظروف الهندسية والكيميائية تكاثر هذه الكائنات الدقيقة بمعدل كبير غير عادي . ويفضل الانتاج النهائي لركز وينقى ثم يعد للاستهلاك . هذه المادة الناتجة تحتوي على بروتين زاوح بين ٦٠٪ و ٨٠٪ . وقد استخدم وما زال يستخدم بنجاح كغذاء حيوانات في بريطانيا وفرنسا .

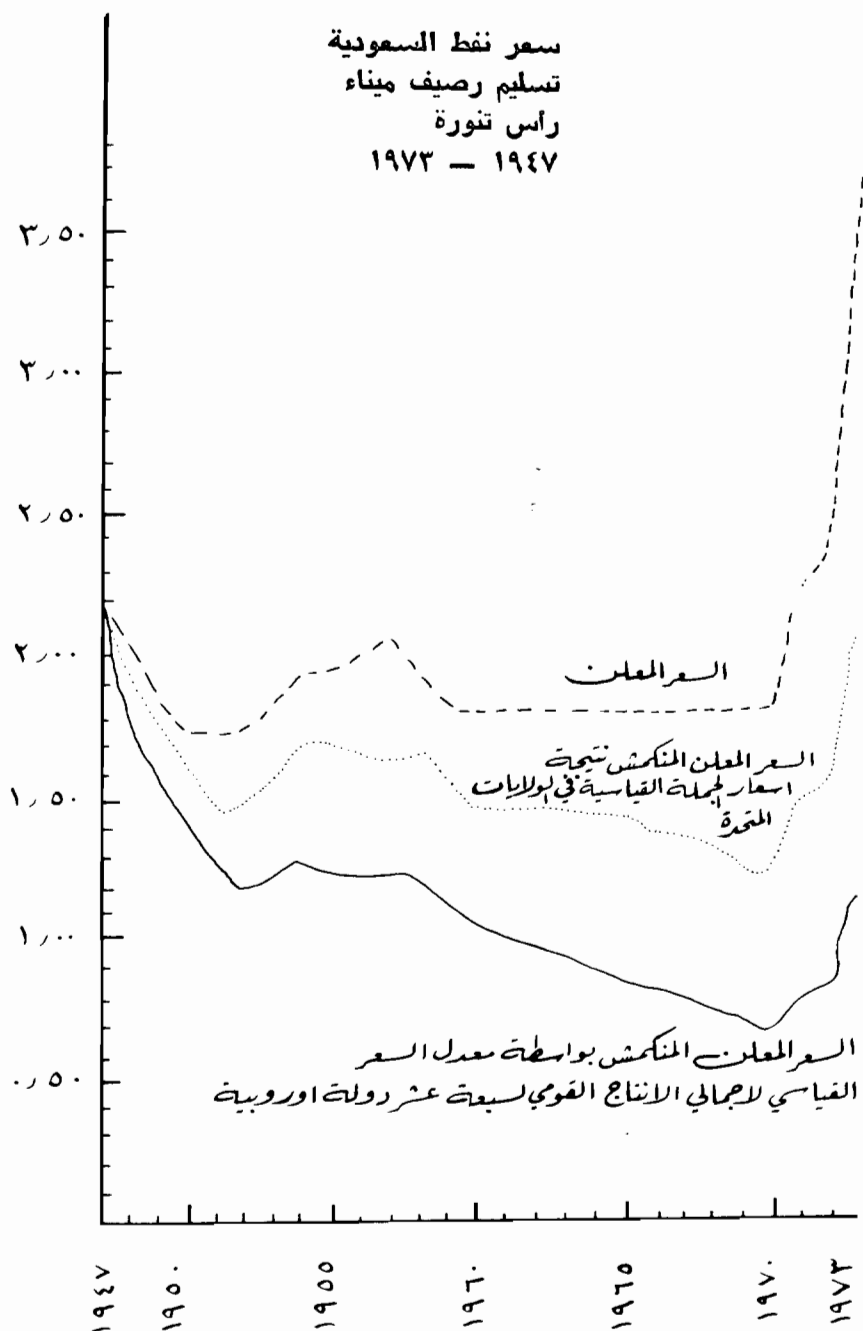
— الطلب المشتق derived demand يطلق على الطلب على سلع الاستثمار .

مقارنة بين اسعار النفط القياسية في السعودية والاسعار القياسية للجملة
(جميع السلع) في الولايات المتحدة . والاسعار القياسية لاجمالي الانتاج
القومي لسبعة عشر دولة اوروبية

النتيجة القياسية

(١٠٠ = ١٩٤٧)





ولان الطاقة هي المحرك الرئيس لعجلة النمو والتطور ، لذلك يعتبر النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة ، وليس له من بديل منافس في المستقبل الذي يمكن التنبؤ به ويعني هذا ان الطلب على النفط ، ضمن حدود معينة من الاسعار . وخلال فترة معينة ، لن يتسم بالمرونة ، وتدل التقديرات الاولى ان الطلبات على النفط قد انخفضت بدرجة بسيطة نتيجة للزيادة الاساسية في سعر النفط . وقد كان بإمكان الدول المنتجة للنفط ان تواجه مثل هذا الطلب الذي لا يتسم بالمرونة ، و في نفس الوقت تزيد من عائداتها ، لو انها خفضت الكمية التي عرضتها للبيع . في مثل هذه الحالات تعتبر القيود التي تفرضها الدول المنتجة للنفط على ما تعرضه منه وسيلة لزيادة اجمالي دخلها . وبإمكاننا ايراد الكثير من امثلة نقص المواد المتعمد من التاريخ الاقتصادي للولايات المتحدة او من غيرها من انظمة الاقتصاد الحر . اما القيود التي تفرض على موارد كنفط في دول معينة كالكويت وليبيا ، فالمقصود منها هو اطالة عمر اهم موارد ثروتهم الى اطول مدة ممكنة . ومما لا شك فيه ، انه لو اتبعت سياسة صيانة الموارد ، لكان في الامكان التأثير على مستقبل سعر النفط .

ان الكويت والسعودية وقطر والبحرين ودولة الامارات العربية وليبيا تنتج من النفط اكثر بكثير مما ستننتجه لو انها انتجت طبقا لمصالحها الاقتصادية فقط . والفرق بين ما هو معروض فعليا من نفط هذه الدول ، وبين العرض الذي يجب ان يكون متناسقا مع المعدل الاقتصادي الامثل لاستغلالهم لمواردهم المستنفدة انما يمثل في الحقيقة اعانة حكومية موهوبة للبلاد المستوردة للنفط سواء بلدان اوروبا الغربية او اليابان .

التطورات الحديثة في تحديد اسعار النفط

يتضح لنا مما سبق ان الاستغلال الاقتصادي لبلاد الشرق الاوسط وخاصة للدول المنتجة للنفط منها : قد امتد لفترة طويلة . ومع ذلك فليس هذا احياء بفرض زيادة . لا يسهل التحكم فيها . على سعر النفط كتصحيح لما تعرضت له هذه الدول من جور ومظالم في الماضي .

وانه لامر منطقي ان يثار السؤال التالي : —

« هل كانت الزيادة في سعر النفط منذ الربع الاخير من عام ١٩٧٣ زيادة يصعب التعامل معها ؟ » .

قبل الاجابة على هذا السؤال ، من المهم ان نوضح انه لو استمر سعر النفط في الارتفاع التدريجي بنفس النسبة المركبة للتضخم المالي الذي حدث في الدول الاوروبية منذ ١٩٤٧ ، لاصبح سعر البرميل من خام النفط عام ١٩٧٣ : ١٠٢٤ دولار .

وعلى أي حال ، فإن الزيادة الفعلية في سعر النفط نتج عنها إعادة توزيع ثروة . ولقد استنتج بعض الاقتصاديين العالميين أن مثل هذه الزيادة سوف يدي إلى ارتباك ومضايقة ، بل وإلى إعادة توزيع الموارد في أوروبا الغربية اليابان والولايات المتحدة . ومع ذلك ، فإن مثل هذا الارتباك يمكن معالجته بسهولة نظرا لأن الزيادة في فقدان قيمة فاتورة النفط التي نشأت عن زيادة أسعار النفط تشكل كسرا صغيرا جدا من الاداء الاقتصادي لهذه البلاد وكما نول الاستاذ هابرلر « انها ليست عبئا قاصما ، بل هبوطا في اجمالي الانتاج القومي ، ولكن النمو سوف يضبط ويعوض الخسارة » .

ومن ناحية أخرى ، فإن الدول المتخلفة لن يكون بإمكانها التغلب على هذا التطور في أسعار النفط بدون مساعدة خارجية . وفي هذا المجال يجدر بنا مقارنة المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول الصناعية بتلك المساعدات التي تقدمها الدول المصدرة للنفط . فقد أشار روبرت مكنمارا — ممثل البنك الدولي لإنشاء والتعمير — في خطابه الذي ألقاه أمام المجلس الاقتصادي الاجتماعي للأمم المتحدة في ١٨ أكتوبر ١٩٧٤ ، أشار إلى أن تدفق المساعدة الرسمية لتطوير التي تقدمها الدول الصناعية إذا ما قيسست بالنسبة المئوية إلى اجمالي الانتاج القومي لهذه الدول ، قد هبطت من ٥٣.٠ ر. عام ١٩٦٠ إلى ٤.٠ ر. عام ١٩٦٥ ثم إلى ٣.١ ر. في عام ١٩٧٠ إلى أن بلغت ٢.٣ ر. عام ١٩٧٣ . هذا من ناحية ، ومن الناحية الأخرى نجد أن المساعدة الخارجية للسعودية النسبة لتصيب الفرد من الدخل تعتبر أعلى نسبة بين بلاد العالم كذلك نصصت العراق عام ١٩٧٤ ما يقرب من ١٠٪ من اجمالي الانتاج القومي لمساعدة الخارجية . وفي نفس الوقت نجد أن الكويت قد قدمت ٨٪ من جمالي الانتاج القومي كمساعدات خارجية للدول النامية (٦) .

وحتى الدول المصدرة للنفط التي تستطيع برامجها التنموية امتصاص كل مائداتها النفطية ، مثل ايران ، نجد انها رصدت مبالغ ضخمة للمساعدات لخارجية . وقد افادت ميديل ايسن مونيتر أن ما يقرب من ٢٥٪ من اجمالي وارد البنك الدولي تأتي من دول الشرق الأوسط (٧) .

لقد بلغت تعهدات المساعدات المالية التي قدمتها الدول المصدرة للنفط إلى الدول المتخلفة حوالي واحد وثلاثون بليون دولار كما هو مبين في جدول رقم (٢) وشكل (٢) . كذلك تجدر الإشارة إلى أن بعض الارقام تمثل مهادت للمستقبل القريب .

ولكن المساعدة الخارجية للدول المصدرة للنفط التي تقدمها إلى البلاد لتخلفة ليست كافية للتنمية . وانني اعتقد بأن الدول المصدرة للنفط يجب أن تشارك مع الدول الصناعية في برنامج شامل للمساعدة في تطوير المشاريع

الزراعية والصناعية في المناطق المختلفة من العالم . وبالإضافة الى رأس المال، هناك الحاجة الملحة الى المعرفة الفنية والى المواهب الادارية التي لدى الولايات المتحدة واوروبا الغربية واليابان . ويتزويد التعاون الاقتصادي المشاركة المالية بين الدول المصدرة للنفط والعالم الصناعي تصبح المساعدة ذات اثر فعال في المعونة على تطوير كثير من بلاد العالم الثالث . :

وتلخيصا لما سبق ، نكرر القول بأن زيادة سعر النفط منذ الربع الاخير من عام ١٩٧٣ قد شكلت موقفا يمكن تدبيره في البلاد الصناعية ، أما البلاد المتخلفة فقد خلقت لها مشكلة خطيرة . ولحسن الحظ ، فان الاهتمام الحقيقي ، والبرامج الفعالة للمساعدة التي تقدمها الدول المصدرة للنفط سوف تخفض من حدة هذه المشكلة .

جدول رقم (٢)

ملخص تعهدات المساعدات المالية من الدول

المصدرة للنفط الى الدول المتخلفة (كل الارقام بملايين الدولارات الامريكية)

١ - تعهدات لوكالات التنمية التي تشترك فيها عدة دول : -

رصيد الاوبيك ١٠١٣٣ دولار - البنك الاسلامي ٧٨٠٦ دولار
رصيد خاص لبنك انتر امريكان للتنمية ٥٠٠ دولار - الصندوق العربي .
للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢١٥٩٩ دولار - الصندوق العربي
الخاص لافريقيا ٢٠٠٣ دولار - بنك الاوبيك ١٥٠٠٠ دولار - رصيد خاص
للدول العربية غير المصدرة للنفط ٨٠ دولار - انديان ديفولوبمنت
كورپوريشن .

٦٥ دولار - بنك سنترال الامريكي للتكامل الاقتصادي ٤٠ دولار - البنك
الكاريببي للتنمية ٣٥ دولار ، البنك الافريقي للتنمية ٤ دولار .

المجموع ٣٢٩٠٠٤ دولار

٢ - وكالات التنمية القومية .

زيادة رأسمال الصندوق الكويتي ٢٧٠٢٢ دولار
زيادة رأسمال صندوق ابو ظبي ٣٧٥٥٠ دولار

الرأسمال السعودي المصرح باعتماده ٢٨٢٢٩ دولار
الرأسمال العراقي المصرح باعتماده ١٨٦٩٩ دولار
المجموع ٦٠٦٩٥ دولار

٢ — المؤسسات الدولية : —

التسهيلات النفطية لصندوق النقد الدولي	٣٣٨٦٦ دولار
تعهدات من الدول المصدرة للنفط	١٨٣٣٦ دولار
ايران	٦٩٩٧ دور
فنزويلا	٥٤٢٩ دولار
كندا	٣١٠٤ دولار

البنك الدولي للإنشاء والتعمير قرضا من الاوبك ١١٢٧٣ (من البلاد العربية ٢٥١٤ دولار ، ومن فنزويلا ونيجيريا ٨٨٥٩ دولار اعتماد قوة الطوارئ للامم المتحدة ار. ١٧٠ دولار) .

٤ — التعهدات المالية الثنائية : —

الى مصر وسوريا ١٢٦٢٧٣ دولار — منها ٤٦٩٤ دولار منها ٢٠٠٠ دولار في السنة ولمدة اربع سنوات تعهد من قبل مؤتمر القمة العربي في الرباط بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٧٤ .
افغانستان ١٠٠٠ دولار

تعهد من ايران بتمويل مشاريع تنمية خاصة في حينها
اخرين ١٧٨٨ دولار .

المجموع	١٦٨١١٥ دولار
المجموع الكلي	٣٠٨٦٥٤ دولار

المصادر : —

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير .
- المساعدة المالية بين الدول المصدرة للنفط .
- تحقق موارد أعضاء الاوبك الى الدول النامية .

ملخص تعهدات المساعدات المالية
من الدول المصدرة للنفط الى الدول المتخلفة
كل الارقام بملايين الدولارات الامريكية
المجموع الكلي - ٢٠٨٦٥٤



وما زالت هناك قضية هامة اخرى متعلقة بتحديد اسعار النفط ، فقد شنت حملة في محاولات لاقتناع الشعب الامريكي بأن ارتفاع سعر نفط الشرق الاوسط هو السبب الرئيسي للتضخم المالي الامريكي . ان مثل هذا الادعاء لا تدعمه اية حقائق اقتصادية . فلقد قال منكمارا في خطابه (٨) . « حدثت زيادة سريعة واضحة في معدل التضخم المالي في البلاد النامية . وهذه الزيادة بدأت قبل ارتفاع اسعار النفط وغيره من السلع الاولية ، ومع ذلك ، فلا يقدم لنا ارتفاع الاسعار هذا الا تفسيراً جزئياً لهذا التضخم المالي » .

وبينما لم يطرأ على سعر نفط الشرق الاوسط ارتفاع منذ ١٩٧٤/١/١ ، على العكس من ذلك اذ هبط قليلا في تلك السنة . ويلاحظ ان اسعار الجملة الولايات المتحدة في اكتوبر ١٩٧٤ قفزت في زيادة للمعدل السنوي الموسمي تدار ٢٧٦٪ ، بينما كانت الزيادة في سبتمبر ١٢٪ فقط ، وفي تقرير لمجلة ل ستريت (٩) كتبت المجلة تقول « سجلت اسعار منتجات المزارع ارتفاعا سميما مقداره ٤٨٪ في الشهر الماضي بعد الهبوط الذي حدث في شهر بتمبر وكانت نسبته ٢٨٪ . وتعكس هذه الزيادة قفزات كبيرة في اسعار حبوب والحليب والدريس والحبوب الزيتية . وكانت الاطعمة والاذغذية قد تفعت بمعدل نسبي قدره ٤٩٪ . وفي الشهر الماضي ارتفعت الاسعار فجأة تقاعا بلغ ٤٠٪ بالنسبة للدهن الحيواني والزيوت ، ٧٪ بالنسبة للزيوت باتية النقية و ١٤٪ لاذغذية الحيوانات المصنعة » .

ومع ذلك فمن المهم تحديد اثر ارتفاع سعر نفط الشرق الاوسط على دل التضخم المالي الامريكي . وسنعرض في سياق الحديث مجموعة متنوعة طرق الاحصاء التي يمكن استخدامها . وسأقدم طريقة سهلة ومباشرة .

تقدر ادارة التجارة في الولايات المتحدة زيادة مقدارها ثمانية بلايين لار في ١٩٧٤ يجب دفعها لنفس كمية النفط المستوردة سنة ١٩٧٣ . وهنا يدخل في اعتبارنا المبلغ الذي تدفعه الدول المصدرة للنفط مقابل ارتفاع عار ما تستورده من الولايات المتحدة من بضائع وخدمات من الولايات حدة . ومن الناحية الاخرى ، فان ارتفاع سعر النفط المستورد يؤثر في سعر بيع منتجات الصناعات التي تعتمد على النفط . كذلك يجب ان يدخل في حابنا حجم ومقدار هذا العامل ، وللمقارنة نجد ان حجم جميع ما انتجته لايات المتحدة من بضائع وخدمات في عام ١٩٧٤ ازداد بما يقدر بمائة واربعين ون دولار نتيجة للتضخم المالي فقط . فاذا ما وضعنا في اعتبارنا كل ما ذكرناه ، عوامل ، فانني اقدر الارتفاع الذي طرأ على سعر النفط بأنه لا يزيد عن حد الى عشرة من معدل التضخم المالي للولايات المتحدة في عام ١٩٧٤ . هذا ضافة الى ان الولايات المتحدة تستورد معظم نفطها من نصف الكرة الغربي . يضح الجدول رقم (٣) ان الولايات المتحدة استوردت ٥٥٪ من النفط الخام نتجات المكررة من كندا ووسط امريكا وامريكا الجنوبية بينما استوردت فقط ٪ من الشرق الاوسط . ولذلك ، فان ارتفاع اسعار النفط المستورد من رق الاوسط بما في ذلك ايران لا يزيد مقداره عن واحد الى خمسة عشر من دل التضخم المالي للولايات المتحدة .

ان التحليل الاقتصادي لاقتصاد الولايات المتحدة يبين ان معظم المعدلات تفعة للتضخم المالي انها ترجع اسبابه الى قوى وسياسات داخلية . ان

جدول رقم ٣
واردات الولايات المتحدة من النفط الخام
ومنتجاته المكررة من الربع الثاني من عام ١٩٧٤

النسبة الى المجموع	واردات براميل في اليوم	واردات بالآلاف البراميل	بلد المنشأ
١٠٠ %	٦٢٩٤	٥٧٢٧٨٠	مجموع الواردات
٥٥	٣٤٦٥	٣١٥٢٧٢	نصف الكرة الغربي
٤٥	٢٨٣٠	٢٥٧٥٠٨	نصف الكرة الشرقي
١٨	١١٣٣	١٠٣٠٨٤	امريكا الشمالية (كندا والمكسيك)
٣٧	٢٣٣١	٢١٢١٨٨	وسط وجنوب امريكا
١٨	١١٣٠	١٠٢٨٠٦	الشرق الاوسط
١٧٥	١١٠١	١٠٠٢١٨	افريقيا
٩٥	٥٩٩	٥٤٤٨٤	بلاد اخرى
٥٢٤	٣٣٠٠	٣٠٠٣٢٤	الايبيك (الاجمالي) OPEC
١٢٦	٧٩٤	٧٢٢٦١	الايبيك OAEPC
٠٨	٥	٤٤٥	البحرين
٠٤	٢	٢٢٠	الكويت
٠٣	٢	١٥٩	قطر
٧٠١	٤٤١	٤٠١٤٤	السعودية
١٣٦	٨٦	٧٨٠٨	الامارات العربية
٩٢٦	٥٨٣	٥٣٠٤٠	ايران
١٧	١١	٩٩٠	بلاد اخرى
١٧٩٥	١١٣٠	١٠٢٨٠٦	اشرق الاوسط (الاجمالي)
٣٧٦	٢٣٧	٢١٥٣٤	الجزائر
٢٨	١٧	١٥٨٧	مصر
١١	٤	٣٦٤	ليبيا
١١٤٧	٧٢٢	٦٥٧٠٢	نيجيريا
٥٢	٣٣	٢٩٧٧	تونس
١٤١	٨٩	٨٠٥٤	بلاد اخرى
١٧٥	١١٠١	١٠٠٢١٨	افريقيا (الاجمالي)

المصدر :

الولايات المتحدة . الادارة الداخلية . مكتب المناجم **تقديرات الصناعة التعيينية**
يونه ٧٤ - Mineral Industry Survey محسوبه من الجدول ٢٤ ، ص
٣١ . وتقارير مؤسسة النفط الامريكية American Petroleum Institute

زيادات الاساسية في الاعتمادات المالية في السنين القريبة ، والمصروفات حكومية المفرطة في الزيادة وزيادة الاجور ما هي الا بعض من الاسباب رئيسية والحقيقية للهيكल المعقد للتضخم المالي في الولايات المتحدة .

الدفاع عن رفع أسعار النفط

سواء اكان سعر النفط محددا تحديدا عادلا ام لا ، فستظل الحقيقة من مورد طبيعي مستنزف وقابل للنفاذ ، ثم انه شكل حقيقي من اشكال ثروة ، ولذلك يجب ان تكون مبادلته بغيره من اشكال الثروة مبادلة عادلة . هذا ما يسميه دكتور فيليب رادلي « عملية التمويل » . وفي هذه العملية نب على صاحب الثروة ان يحمي نفسه ضد الهبوط المستمر للقيمة الشرائية عملة الورقية اذا كانت مستعملة كوسيط في عملية التبادل ذلك لانه اثناء بترات التي تتميز بمعدلات عالية للتضخم المالي تفشل العملة الورقية اداء احدى الوظيفتين الهامتين لها الا وهي وظيفة النقود كمخزون للقيمة .

بالاضافة الى ان اسعار السلع يجب ان تعدل كنوع من الوقاية ضد بيار القوة الشرائية لهذا النوع من النفوذ .

اذن فمن المنطقي ان نربط بين سعر النفط وبين السعر القياسي لمجموعة عشرين او ثلاثين سلعة كما عبر شاه ايران عن ذلك قبل حين .

ان ارتفاع اسعار النفط تلعب دورا حاسما في صيانه . ذلك لان وفرة فط ورخص اسعاره ادى في الماضي الى سوء استخدام ذلك المورد الطبيعي

يم .

كذلك ، فان وفرة ورخص النفط لم يخلق اي حافز لتطوير مصادر اخرى لاقة . بل على العكس وجدنا الولايات المتحدة تتحول تحولا تدريجيا من اع اخرى من الطاقة الى النفط .

ففي سنة ١٩٥٠ امدت الطاقة الشمسية الولايات المتحدة بما مقداره ٩٠٪ الطاقة المستهلكة . وفي سنة ١٩٧٠ انخفضت النسبة الى ٣٧٪ .

وفي ١٩٥٠ زود الفحم الولايات المتحدة بما مقداره ٣٥٩٪ من الطاقة المستهلكة بها . وفي سنة ١٩٧٠ انخفضت هذه النسبة الى ١٨٨٧٪ .

هذا بينما ازدادت نسبة استهلاك الولايات المتحدة من النفط والفـاز بيعي من ٥٤٦٦٥٪ من الاستهلاك الكلي للطاقة في عام ١٩٥٠ فبلغت ٧٥٦٥٪ عام ١٩٧٠ (١٠) .

لذلك فان رفع اسعار النفط سيثير الحوافز في كل مكان لتطوير بديل للنفط . ان مشروع عدم الاعتماد على النفط طرح فقط عندما ارتفعت اسعاره . ومن ثم يؤدي ارتفاع اسعار النفط الى تحقيق هدفين : اولهما التخلص من سوء استخدام النفط ثانيا يقل الطلب وهذا يحقق اطالة عمر هذا المورد الطبيعي المحدود المستنزف لفترة طويلة تكفي البشرية لتطوير مصادر اخرى للطاقة . ولان مخزون النفط يستنزف بمرور الوقت ، فمن الواضح انه تزداد قيمته في التبادل الاقتصادي ، وكلما ازدادت قيمته خلقت بواعث اخرى لتطوير موارد بديلة للطاقة .

لذلك ، فأنتني تماما مع ما جاء في افتتاحية مجلة وول ستريت جورنال حين نادى بأن يترك تحديد سعر النفط الخام ليتقرر بحرية في سوق الولايات المتحدة : « ان انتهاء القيود المفروضة على اسعار النفط تعني ان السعر القديم للخام المحلي الذي حددته الحكومة بمبلغ ٢٥ دولار للبرميل سوف يرتفع الى السعر الحر فيصل الى ١٠ دولارا ما يقارب ذلك . وهذا بالتالي سيزيد خمسة سنتات على تكلفة جالون الجازولين . حينئذ يمكننا ان نفترض ان الطلب سينخفض بما مقداره ٥٠٠.٠٠٠ برميل في اليوم . وهذا يعني هبوط حجم الاستيراد بمثل هذه الكمية (١١) .

ملاحظات ختامية

وختاما ارى ان مشكلة النفط وتحديد اسعاره في التجارة الدولية ستؤدي اما الى استقطاب ومواجهة محتملة بين الدول المصدرة للنفط وبين الدول الصناعية ، او من الناحية الاخرى سيقودنا الى ظروف صحية جديدة للتعاون الاقتصادي الدولي .

ولذلك فان الخيار سيكون على هذا الاساس بين مبدأ ينادي بأن يكون كل شيء في يد واحدة والا فلا ، وبين المبدأ القائل بالمشاركة النافعة لمصادر العالم وثروته . فاذا فاضل راسمو سياسة الولايات المتحدة واختاروا سياسة التعاون الاقتصادي المستمر على الاستقطاب والمواجهة التي لا يدرى احد ما تخبئه دروبها الخطرة ، حينئذ يكون علينا ان نتبع سياسة منسجمة مع نوع الاختيار .

ان نظرة الى الامام تبين لنا اننا سنواجه باقتصاد عالمي يتصرف كأُسرة تتداخل مصالحها ويتوقف بعضها على بعض بشكل متبادل . وقد خلق هذا الوعي نتيجة لمشكلة الطاقة وظروفها التي يمر بها العالم حاليا .

إذا ، فهي ليست « أزمة طاقة » ، بل على العكس من ذلك إذ إنها نعمة مستترة ، لذلك فأنا أقترح تسميتها « الوعي بالطاقة » لأننا نتعامل مع شكل حقيقي من أشكال الثروة التي يجب أن نستخدم مخزونها بحكمة تحفز على تحريك النمو الاقتصادي وزيادة ثروتها .

المصادر والهوامش :

- 1 - Charles Issawi, M. Yeganeh. THE ECONOMICS OF MIDDLE EASTERN OIL. Fredrik A. Praeger. Publisher, New York, 1962, p. 66.
- 2 - Philip D. Bradley. HOSTAGE CAPITAL AND THE FLOW OF OIL. Address before AAUG Annual Convention, Cleveland, Ohio, October 1974.
- 3 - Ibrahim M. Oweiss. "Petro-Money : Problems & Prospects", MIDDLE EAST INTERNATIONAL. London : No. 36, Jan. 1974.
- 4 - A complete Text of Resolution XVI, 90 May 26, 1968. THE MIDDLE EAST SURVEY. Supplement, July 26, 1968.
- 5 - Gottfried Haberler. TWO ESSAYS ON THE FUTURE OF THE INTERNATIONAL MONETARY ORDER. American Enterprise Institute Washington : 1973. p. 15.
- 6 - Ibrahim Oweiss. "PETRO-MONEY AND THE INTERNATIONAL Monetary System. MIDDLE EAST INTERNATIONAL. No. 39, September 1974.
- 7 - Middle East Institute, Washington. MIDDLE EAST MONITOR. Vol. I No. 22, December 1st, 1974.
- 8 - Robert S. McNamara. ADDRESS TO THE U. N. ECONOMIC AND SOCIAL COUNCIL. October 18th, 1974.
- 9 - The Wall Street Journal. November 15th, 1974. p. 3.
- 10 - John C. Fisher. ENERGY CRISIS IN PROSPECTIVE. Wiley-Enterprise Publication. New York : 1974. pp. 160-161.
- 11 - Editorial. THE WALL STREET JOURNAL. October, 29, 1974. p. 22